



الزواج تترتب عنه حقوق وواجبات ملزمة للرجل والمرأة

إجبار الزوج على العودة إلى بيت الزوجية سابقة تعزز حقوق المرأة المغربية

هجر الزوج للزوجة دون موجب يخل بمسؤولية تسيير شؤون الأسرة

الإرجاع في الفرع الأول، فطبقا للمادة 51 منها هناك حقوق وواجبات للزوجين، وطبقا للمادة 52 من المدونة فإن إصرار أحد الزوجين على الإخلال بالواجبات المشار إليها في المادة السابقة يمكن للطرف الآخر المطالبة بتنفيذ ما هو ملزم به.

وقالت "نمیز بين الإرجاع المنصوص عليه في المادة 53 من مدونة الأسرة بتدخل النيابة العامة الفوري لإرجاع أحد الزوجين إذا قام أحدهما بإخراج الآخر من بيت الزوجية دون مبرر، وكذلك بين حالة سقوط النفقة بالنسبة إلى الزوجة في حالة الحكم عليها بالرجوع إلى بيت الزوجية وامتنعت، وهاته الحالة لا تخص الزوج لأنها وردت بالباب الثاني المتعلق بنفقة الزوجة ضمن المادة 195 من مدونة الأسرة".



مدير بلغيتي
القانون اعتبر غياب الزوج إهمالا موجبا للعقاب

واعتمدت مدونة الأسرة منذ أكثر من 15 سنة، وتعد قفزة مهمة لصالح المرأة المغربية وتوحيجا لنضالات الحركة النسائية، وذلك يتضمنها عدد من المقتضيات القانونية المهمة بعد تدخل العاهل المغربي الملك محمد السادس لإنهاء نقاش مجتمعي احتدم بين الدنايين والمحافظين آنذاك، وكان الملك قد دعا في فبراير 2018 إلى إعادة النظر في مدونة الأسرة، من خلال "تقييمها وتقييمها لمواجهة اختلافاتها، موضحا في كلمة وجهها إلى الوزراء المكلفين بالطفولة، "علما على تعزيز تماسك الأسرة، من خلال اعتماد مدونة متقدمة للأسرة، تراعي المصلحة الفضلى للطفل وتضمن حقوقه، في كل الظروف، والأحوال، داعين إلى مواكبتها بالتقييم والتقويم، لمعالجة النقائص، التي أبانتها التجربة".

وعلى المستوى القانوني نص الفصل 479 من القانون الجنائي على حالتين: الحالة الأولى، نص فيها المشرع على الأب أو الأم إذا ما ترك أحدهما بيت الأسرة دون موجب قاهر لمدة تزيد على شهرين وتخلص من كل أو بعض واجباته المعنوية والمادية الناشئة عن الولاية الأبوية أو الوصاية أو الحضانة، والحالة الثانية، حول الزوج الذي يترك عمدا لأكثر من شهرين وبدون موجب قاهر، زوجته وهو يعلم أنها حامل. وأورد الفصل أعلاه عقوبة عن الأفعال المذكورة بالحسب من شهر إلى سنة وغرامة من 200 إلى 2000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

بأن يكون أباً، أي وجود أولاد أو أن يكون عالما بحمل زوجته وأنه قد ترك بيت الأسرة لمدة تزيد عن شهرين وأن لا وجود لموجب قاهر.

من جهة أكد المحامي منير بلغيتي، أن الزوجة هي من تقدمت بطلب الحكم على الزوج بالرجوع إلى بيت الزوجية أي أنها في المركز القانوني المدعى وأن طلبها أو ملتفتها تحدد في الرجوع إلى بيت الزوجية في حين أن الزوج المدعى عليه تخلف عن الحضور ولم يدل بوجه دفاعه ووجهه نظره في الطلب بدليل أن المحكمة أشارت إلى توصله عن طريق أخيه بالاستعداد وتخلف عن الحضور.

ولفت بلغيتي، في تصريح لـ "العرب" إلى أن التعليل استند إلى ثلاثة أركان: ثبوت واستمرار العلاقة الزوجية وأن من شروط هذه العلاقة المساكنة والمعاشرة بالحسنى ولا يتصور زواج من دون هذا الشرط والركن في نفس الوقت. وقد اعتبرت المحكمة، حسب بلغيتي، تغيب المدعى عليه رغم التوصل لإقرارا ضمينا بهذا الواقع وأن القانون الجنائي اعتبره من باب الإهمال الموجب للعقاب، ما حدا بها إلى الاستجابة للطلب، لأن هجران بيت الزوجية يقوِّض ركنا جوهريا من أركان الزواج سواء كان التصرف من الزوج أو الزوجة وهو توجه منطقي يكسر القاعدة القرآنية: إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان أي دون إلحاق الأذى بأحد أطراف العلاقة الزوجية سواء من حيث الرعاية أو الاهتمام أو الإنفاق أو الحقوق الشرعية.

واجب المساكنة

ويرى حقوقيون، أن مثل هذه الاجتهادات جيدة وتخدم استقرار الأسرة، مضيفين أن الحكم حجة على الزوج الذي أخل بالتزاماته الزوجية دون مبرر وهو واجب المساكنة أي التواجد ببيت الزوجية برفقة زوجته. ويأتي هذا الحكم في سياق العناية التي لقيتها المرأة المغربية خلال العقود الأخيرة والتي توجت بمنحها حقوقا في غاية الأهمية مع صيانة كرامة الرجل، والتي أدرجت بمدونة الأسرة في المغرب الصادرة عام 2004.

وترى الجمعيات الحقوقية التي تعنى بحقوق المرأة أن القضاء المغربي منح بهذا الحكم النموذجي قاعدة يمكن الاستناد عليها في قضايا مشابهة، حين يغادر الزوج المنزل ويهمل أسرته وواجباته تجاه الزوجة والأطفال، وإنه كذلك دعوة إلى مراجعة بعض بنود المدونة.

وميزت بن مسعود، في تحليلها للقضية بين ما ورد في مدونة الأسرة بخصوص

اعتبر عدد من القانونيين والحقوقيين في المغرب حكم ابتدائية مراكش، القاضي برجوع زوج إلى بيت الزوجية بعد أن غاب عنه مدة طويلة مع النفاد العاجل وتحمله تكاليف القضية المادية ورفض باقي الطلبات، سابقة قضائية، حيث جرت العادة أن يتم الحكم برجوع الزوجة إلى بيت الزوجية. ويمكن لباقي النساء اللواتي يعانين من مغادرة أزواجهن للبيوت أن يستندن على هذا الاجتهاد القضائي باعتبار أن الزواج تترتب عنه حقوق وواجبات متبادلة يلتزم بها الطرفان.

الزوجين معا في بيت واحد تحت سقف واحد.

ويضيف الحكم القضائي "وحيث إن المدعى عليه توصل ولم يحضر، ما يشكل إقرارا ضمينا منه بتواجده خارج بيت الزوجية ثابت بإقرارها، الأمر الذي يخالف ما تستتجه التزامات الزواج من مساكنة ومعاشرة بالمعروف، ما يستدعي الحكم عليه بالرجوع إلى بيت الزوجية، وحيث إن الغاية من الغرامة التهديدية هي إجبار المحكوم عليه على التنفيذ، وهذه الغاية تتحقق بوسيلة أنجح في نازلة الحال، ذلك أنه في حالة ترك الأب أو الأم بيت الأسرة دون موجب قاهر لمدة تزيد على شهرين وتخلص من كل أو بعض واجباته المعنوية والمادية الناشئة عن الولاية الأبوية، فإنه يكون قد ارتكب جريمة إهمال الأسرة، التي يعاقب عليها القانون الجنائي بالحبس والغرامة، فضلا عن التعويض".

وقالت سهام بن مسعود، عضوة بالولاية القضائية وبمكتب الدراسات القانونية والقضائية بجامعة المولى إسماعيل في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس، "إن مقتضيات مدونة الأسرة تمنح الحق للزوجة طلبا للمادتين 51 و52 في مطالبة الزوج بالرجوع إلى بيت الزوجية في إطار دعوى مدنية أمام قضاء الأسرة".

هجران بيت الزوجية يقوِّض ركنا جوهريا من أركان الزواج سواء كان التصرف من الزوج أو الزوجة ويلحق الأذى بالأسرة

وأضافت، في تصريح لـ "العرب"، أنه يمكن في حالة الحكم برجوع الزوج بمقتضى دعوى أمام القضاء المدني وامتناع الزوج عن تنفيذ الحكم بالرجوع إلى بيت الزوجية، اللجوء إلى القضاء الجزري حيث يمكن تكليف فعله هذا على أنه جنحة إهمال أسرة شريطة توفر عناصر الفصل 479 من القانون الجنائي،

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

قضت محكمة ابتدائية في مراكش، برجوع زوج إلى بيت الزوجية بعد أن غاب عنه مدة طويلة في سابقة من نوعها بقانون الأسرة المغربي (مدونة الأسرة). ففي الوقت الذي كان من المعتاد طلب الزوج بعودة الزوجة إلى "بيت الطاعة" قضت المحكمة المغربية، في حكم يعتبر اجتهادا قضائيا، بعودة "رجل غائب" إلى بيت الزوجية.

ترحيب

قد لقي هذا الحكم ترحيبا كبيرا من قبل الحقوقيين ورجال القانون الذين اعتبروا أن قانون الأسرة المغربي منح حقوقا غير مسبوقة للنساء المغربيات من أجل تحرير أنفسهن من الوصاية الذكورية وضمان حقوق الطفل. وجاء في حيثيات الحكم القضائي، أنه بناء على المقال الافتتاحي الموجه بكتابة الضبط بتاريخ 22 أكتوبر 2019، أوردت المدعية أنها متزوجة بالمدعى عليه وأنجب منه ثلاثة أبناء، موضحة أنه غادر بيت الزوجية منذ الفاتح من يوليو 2019، وأخل بواجباته الزوجية، ملتزمة من المحكمة الحكم عليه بالرجوع إلى بيت الزوجية تحت طائلة غرامة تهديدية قدرها 500 درهم، (50 دولارا) عن كل يوم تأخير عن التنفيذ، مع شمول الحكم بالنفاذ العاجل.

وبعد مداولة قضت الهيئة الناظرة في الملف من حيث الشكل بقبول الدعوى لاستيفائها الشروط الشكلية، وكذلك من جانب الموضوع "حيث إن طلب المدعية يهدف إلى الحكم على المدعى عليه بالرجوع إلى بيت الزوجية، وحيث إن العلاقة الزوجية ثابتة بين الطرفين بمقتضى رسم الزواج، وحيث إن محاولة الصلح بين الطرفين باءت بالفشل، وحيث إن الزواج النافذ شرعا يرتب حقوقا وواجبات متبادلة بين الزوجين أهمية المساكنة الشرعية ومسؤولية تسيير ورعاية شؤون البيت والأطفال، والتي لن تتأتى إلا بإقامة

تقليل التوقعات يغير نظرتنا للمواقف السيئة

ثالثا: قلل التوقعات. إذا ما كنت تخشى بشدة حدثا مقبلا، افترض أنه لن ينطوي على أي شيء ممتع. ولكن عندما يحل ابق منفثا أمام ما سيحدث حقا. تقليل التوقعات يعني أنك لن تصاب بخيبة أمل ولكن ربما تتفاجأ بنهاية سارة.

رابعا: انظر إلى الجانب الإيجابي. لكن المعالجة النفسية جيلبرتسون ليست من أنصار النظر إلى الجانب الإيجابي كأسلوب حياة. لأنه مجرد للغاية في حال انتهاجه يوميا وقد يعيد المرء عن بعض التدمير البناء والصحي.

ولكن عندما تكون الظروف كثيرة حقا، فالنظر العرضي إلى الجانب الإيجابي يمكن أن يساعد في رفع سحابة الكآبة. في أي موقف تقريبا، هناك شيء تكون ممثنا ومرتاحا له، حتى إذا كان فقط أن "أشخاصا غيرك ممن تعرفهم لم يعيشوا هذا الأمر".

فكر في شأن التوقيت، وتساءل في قرارة نفسك "ماذا لو كان هذا الأمر قد حدث عندما كنت أعاني من ألم في ظهري؟"، فالموقف كان يمكن أن يكون أسوأ. أو تخيل شخصا من أقاربك تورط في الحادث، وقل "لو كان حدث هذا لشقيقي، لكان قد أصاب شخصا وانتهى به الحال إلى السجن".

برلين - يمكن أن تصنع الطريقة التي تواجه بها الظروف الصعبة الفارق بين مجرد المعاناة والبؤس المطلق. وفي ما يلي تقدم تينا جيلبرتسون وهي معالجة نفسية متخصصة في دعم الأطفال البالغين المنفصلين، بعض الخطوات لوضعها في الاعتبار عندما تجد نفسك تمنى أن تكون حياتك مثل حياة شخص آخر.

أولا: قم بتوسيع نظرتك الزمنية، بمعنى همما كانت صعوبة ما تواجه فهو لن يدوم إلى الأبد. إن عطلات نهاية الأسبوع الطويلة ومقابلات العمل وحتى جائحة كورونا، كل هذا سوف ينتهي في النهاية مفسحا المجال لشيء آخر.

ويضيف موقع "سيكولوجي توداي"، لذلك ذكر نفسك وتأكد أن "هذا أيضا سوف يمر". فلن يتعلق إلى الأبد مثل حشرة في قطعة كهرمان ما قبل التاريخ. ثانيا: ركز على قدراتك جيدا، ما الذي باستطاعتك القيام به؟ إن الأمور تسوء بالافتقار التام إلى القدرة على السيطرة. وفي الكثير من المواقف تكون لدينا قدرات أكثر مما ندرك. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك حدوث جفوة بينك وبين طفلك البالغ، فالإباء غالبا لا يدركون أنهم يمكنهم فعل شيء لتغيير الصورة.

قم بفعل ملاتم لتجنب تراكم اليأس دون داع فوق المعاناة. وعليك أن تدع الأمور تسير إزاء كل ما هو خارج عن دائرة تأثيرك.



النظر إلى الجانب الإيجابي من الأمور يساعد في التقليل من الكآبة

نصائح

تسوس الأسنان اللبنة يستوجب العلاج الفوري

وعن كيفية إجراء علاج الجذور، وأوضحت الجمعية أنه عادة ما يتم استئصال جزء من العصب الموجود في الأسنان أو العصب بأكمله - تحت تخدير موضعي - واستبداله بحشوة مخصصة لذلك، مؤكدة أنه يجب الا يتم إخضاع الطفل لمثل هذه الإجراءات العلاجية واسعة النطاق إلا إذا تم ضمان أنها لن تلحق أضرارا بعملية ظهور الأسنان الدائمة لديه في ما بعد.

ولكن إذا وجد الطبيب بعد فحص أسنان الطفل أن العلاج يمثل هذه الضوابط لن يجدي نفعاً مع الأسنان اللبنة باستخدام التسوس، فعادة ما ينصح حينئذ بخلعها. ويستلزم الأمر في بعض الحالات خلع الأسنان اللبنة قبل الموعد المقرر لها، إذا ما تسببت مثلا في إعاقة ظهور الأسنان الدائمة أو كان من المخطط أن يخضع الطفل للعلاج التقويمي للفك، علما بأنه يمكن حفظ موضع السن الأصلي من خلال تركيب طاقم أسنان بديل للطفل.

ومن الأفضل ألا يخضع الطفل لأي من هذه الإجراءات العلاجية مطلقا؛ حيث يستلزم كل منها إجراءات تجهيزية تسبب في الإضرار بالطفل كالتعرض للاشعة السينية والخضوع للتخدير الموضعي وربما التخدير الكلي.

وقالت الرابطة الألمانية لطباء الأطفال والمراهقين إن تسوس الأسنان اللبنة يستلزم علاجاً فورياً، وذلك لمنع انتشار التسوس في باقي الأسنان، ومن ثم حماية الأسنان الدائمة من الإصابة بالتسوس في ما بعد.

وأضافت الرابطة أن تحديد الإجراء العلاجي، الذي يتم اتباعه مع الأسنان اللبنة المصابة لدى الطفل، يتوقف على درجة شدة الضرر اللاحق بها نتيجة التسوس.

وإذا كانت الأضرار اللاحقة بأسنان الطفل تتراوح من البسيطة إلى المتوسطة، فعادة ما يتم علاجها في هذا الوقت باستخدام الحشوات البلاستيكية، مع العلم أن تركيب هذه الحشوات يستلزم بعض الوقت. أما إذا كانت الأضرار اللاحقة بالأسنان كبيرة للغاية، فعادة لا يمكن إصلاحها إلا عن طريق التيجان المعدنية الجاهزة، التي يتم تركيبها لدى الطفل تحت تخدير موضعي، علما بأن هذه النوعية من التيجان تستخدم بشكل أساسي لعلاج تسوس الضروس اللبنة.

وأشارت الرابطة إلى أن تعرض الأسنان للضرر بشكل عميق نتيجة التسوس يستلزم غالبا إخضاعها لعلاج الجذور المعروف أيضا باسم (حشو العصب)، الذي يؤصن به عند إصابة العصب باللته والتحقق من أن السن لن تخضع لعملية تغيير الأسنان الطبيعية يوما قريبا.

